

الإمكانات الزراعية في الدول العربية وسبل إستغلالها لتحقيق الأمن الغذائي

Agricultural potential in the Arab countries and ways to exploit it to achieve food security

بلعابد أحمد*، جامعة تيسمسيلت (الجزائر)، bellabedahmed386@gmail.com

حذبي فيصل، جامعة تيسمسيلت (الجزائر)، hadhifayssal.yahoo.fr

تاريخ الارسال: 2023/09/15	تاريخ القبول: 2024/01/25	تاريخ النشر: 2024/01/30	المؤلف المرسل: بلعابد أحمد
---------------------------	--------------------------	-------------------------	----------------------------

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على الإمكانات الزراعية التي تمتلكها الدول العربية، والمجهودات المبذولة لإستغلالها من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتقليل فاتورة الإستيراد في إطار إستراتيجية للتعاون الغذائي العربي. حيث توصلت دراستنا على أنه بالرغم من الإمكانات المستغلة والكامنة للدول العربية والمجهودات المبذولة لتقليل فجوة الغذاء لديها، إلا أن بعضا منها مازال يعاني من تذبذب في أحد أو معظم مؤشرات الأمن الغذائي، ومن ثم تبين لنا أهمية تفعيل إستراتيجية إقليمية للأمن الغذائي.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، الدول العربية، الإمكانات الزراعية، السياسة الزراعية.

Abstract:

This paper aims to highlight The agricultural potential possessed by the Arab countries, And the efforts exerted to exploit them in order in achieving food security, and reducing the import bill within the framework of an Arab food cooperation strategy.

Where Our study found that, despite exploited and potential capacities of Arab States and their efforts to reduce food gap, some of them still suffer from fluctuations in food security indicators ; and therefore, appear the importance of a regional food security strategy

Keywords: Food security, Arab countries, agricultural potential, Politique agricole.

* المؤلف المرسل: بلعابد أحمد

1. مقدمة:

يعتبر الأمن الغذائي من بين أهم الانشغالات في الدول العربية التي يستوجب العمل على تنفيذها، خاصة في ظل التقلبات التي يشهدها قطاع المحروقات، مما يستلزم على الدول العربية تجسيد إستراتيجيات بديلة للنفط تسمح بإستغلال الإمكانيات والقدرات الزراعية التي تتوفر عليها لاسيما الجغرافية والبشرية، دون إهمال عملية تطوير البنى التحتية لها. كذلك العمل على تعزيز التكامل العربي من أجل تحقيق السيادة الغذائية للدول العربية وخاصة في ظل الأوضاع الدولية السائدة وخاصة ما تعلق بالحرب الروسية الأوكرانية.

1.1.1. طرح الإشكالية: وإنطلاقا مما سبق التطرق إليه إرتأينا أن تكون إشكالية الدراسة على النحو التالي:

إلى أي مدى يمكن للدول العربية تجسيد إستراتيجية فعالة تسمح بتحقيق الأمن الغذائي العربي؟

2.1. التساؤلات الفرعية:

وللإجابة عن الإشكالية العامة قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ❖ ماهي أهم مقومات الأمن الغذائي؟
- ❖ ماهي أهم الإمكانيات التي تتوفر عليها الدول العربية في المجال الزراعي؟
- ❖ ما هو واقع التعاون الغذائي العربي من أجل تفعيل استراتيجية الأمن الغذائي للدول العربية؟

3.1. الفرضيات:

- ❖ يمكن للدول العربية أن تصل إلى تحقق الأمن الغذائي إذا وفقت في إستغلال الإمكانيات التي تتوفر عليها الدول العربية؛
 - ❖ إن إستغلال القدرات الزراعية الهائلة التي تمتلكها الدول العربية يمكنها من أن تصبح ذو تأثير في الإقتصاد العالمي؛
 - ❖ رغم توفر الدول العربية على إمكانيات هائلة في المجال الزراعي إلا أن سياسة توظيفها لم ترقى إلى الأمل المرجوة.
- 4.1.2. أهمية الدراسة:** تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة إبراز أهم القدرات والامكانيات التي تتوفر عليها الدول العربية في المجال الزراعي، والمجهودات التي تبذلها الدول العربية من أجل إستغلال تلك الإمكانيات لتحقيق الأمن الغذائي من جهة وإيجاد بديل لمداخيل المحروقات من جهة أخرى لتنويع الهيكل الإقتصادي.

5.1. أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق العديد من الأهداف منها:

- ❖ إبراز أهم الإمكانيات التي تتوفر عليها الدول العربية في المجال الزراعي؛
 - ❖ تحديد الميزة النسبية لكل اقتصاد و الكوامن التي من شأنها تطوير قطاع الزراعة فيها؛
 - ❖ تجسيد سياسة زراعية وطنية ودولية لكل الدول العربية في اطار تنسيق زراعي دولي؛
 - ❖ تحديد كل سبل التعاون والدعم العربي - عربي بالشكل الذي يجسد إستراتيجية للأمن الغذائي العربي.
- 6.1. منهجية الدراسة:** للإجابة على الإشكالية السابقة، تم إستعمال المنهج الوصفي التحليلي من أجل توضيح ما تتوفر عليه الدول العربية من قدرات وإمكانيات التي يمكن إستغلالها لتحقيق الأمن الغذائي، وتبيان نقاط القوة والضعف الذي يتميز به القطاع الزراعي في الدول العربية.

7.1. الدراسات السابقة: من بين الدراسات التي تطرقة إلى الأمن الغذائي نذكر:

- دراسة (مباركة، 2023): تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي بالجزائر؛ على اعتبار أن السيادة الغذائية في الوقت الراهن تُعد هدفاً استراتيجياً للدول، نظراً للأوضاع المتقلبة التي يعيشها العالم ككل، والتي تستدعي الاعتماد على القدرات الذاتية للدول لضمان أمنها الغذائي واستقرارها على كل الأصعدة. وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج، كان أهمها تصدّر الجزائر لقائمة الدول الإفريقية في مجال الأمن الغذائي لعام (2021)؛ رغم كل التحديات التي تواجهها، ما يتطلب منها العمل بجدية للحفاظ على هذه المكانة من جهة، والمضي قدماً لتحسينها والارتقاء بها إلى الاكتفاء الذاتي الكامل من جهة أخرى.

- دراسة (دبار و رايس، 2017): حيث تمحورة هذه الدراسة حول إستقطاب مسألة توفير الغذاء اهتماماً كبيراً على مستوى الوطن العربي في الآونة الأخيرة، شمل الجانب النظري والانشغالات الأكاديمية كما شمل الجانب التطبيقي والإجراءات العملية. وليس منيع هذا الاهتمام أن الغذاء يشكل جوهر صراع الإنسان من أجل البقاء، بل لعل فشل هذه الجهود في تجاوز المشكلة الغذائية التي يعاني منها الوطن العربي زاد من ضرورة تقييم ومراجعة هذه الجهود، فقد دخلت أوضاع الزراعة والغذاء في الوطن العربي مرحلة حرجية، تمثلت في تنامي الطلب على المنتجات الزراعية عموماً والغذائية على وجه الخصوص، نتيجة ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي والقفزة النوعية في الدخول الفردية في بعض الدول العربية (النفطية منها)، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية، وقد نجم عن هذا الوضع تفاقم العجز الغذائي وبالتالي اللجوء إلى المصادر الأجنبية لسد هذا العجز.

- دراسة (سامي، 2023): تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية، حيث تتوفر هذه الدول على الموارد الطبيعية و البشرية والمالية اللازمة لتحقيق أمنها الغذائي. لقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن الدول العربية لا تزال تعاني من ضعف في مستويات الإنتاج الزراعي الغذائي، بحيث سجلت عجز في تلبية الطلب المحلي المتزايد، كما تحتل الدول العربية المراتب الأولى بالنسبة للدول المستوردة للغذاء.

8.1. خطة الدراسة: وللإجابة على السابقة تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية، حيث تطرقنا في المحور الأول إلى الإطار النظري للأمن الغذائي وكذلك، أما المحور الثاني فقد عالجنا الإمكانيات الطبيعية والبشرية للدول العربية في المجال الزراعي، وفي الأخير تطرقنا إلى واقع التعاون العربي ودوره في تفعيل إستراتيجية الأمن الغذائي للدول العربية.

2. الإطار النظري للأمن الغذائي:

1.2. تعريف الأمن الغذائي: هناك عدة تعريفات أهمها تعريف منظمة الأغذية والزراعة الدولية للأمن الغذائي هو " توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمين للوفاء بإحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة. كما يعرفه البعض على أنه " قدرة المجتمع على توفير إحتياجات التغذية الأساسية لأفراد الأمة وضمان الحد الأدنى من تلك الإحتياجات بإنتظام ويتم توفير الإحتياجات الأساسية، إما بإنتاجها محلياً أو بإستيرادها من الخارج، وعلى هذا الأساس فإن مفهوم الأمن الغذائي لا يتضمن وجوب الإنتاج المحلي لكل الإحتياجات الغذائية إنما يقتضي بوجوب تأمين المداخليل القومية اللازمة لإستيراد الإحتياجات الغذائية الأخرى. (بركاتي، 2022، الصفحات 482-483)

ولقد تبنت المنظمة العربية للتنمية الزراعية تعريف الأمن الغذائي على النحو التالي: " توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط الحيوي وبصورة مستمرة لكل أفراد الأمة إعتقادا على الإنتاج المحلي وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإنتاجها لكل المواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المادية. (طروب، 2017، صفحة 38)

2.2. أبعاد الأمن الغذائي: إن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب العديد من الإستراتيجيات التي يمكن تجسيدها على الأرض، من أجل تطوير الإقتصاد وتقليص من حجم فاتورة الإستيراد، كذلك تحقيق الإكتفاء الذاتي للدولة له عدت أبعاد منها:

1.2.2 البعد السياسي: إن إستمرار التبعية للخارج في توفير متطلبات الغذاء سيقولص من حرية القرار السياسي والاقتصادي للبلدان المستوردة، وذلك أن هذه البلدان التي تعتمد على الخارج في الحصول على إحتياجاتها عن طريق الإستيراد الخارجي، لا سيما في توفير الموارد الغذائية وخاصة منها القمح الذي يكاد ينحصر إنتاجه في عدد محدود من الدول والتي تسيطر في نفس الوقت على تجارته العالمية نظرا لتوفر فائض القمح فيها كالولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أستراليا، وإلى حد ما الإتحاد الأوروبي سيكرس هيمنة القرار السياسي لهذه الدول على الدول المستوردة. (بزازي ، 2023، صفحة 73)

2.2.2. البعد الإقتصادي: لقد حقق النظام الصناعي للزراعة وإنتاج الغذاء نجاحا ماليا وإن لم يكن لجميع المشاركين، مثل المزارعين الذين لا يتلقون أسعارا عادلة. لن يحقق الأسعار العادلة للمزارعين إلا عندما يذهب الجزء الأكبر من السعر الذي يدفعه المستهلك إلى المنتج، وهذا بدوره لن يتحقق إلا من خلال تقليل المنافسة غير العادلة (إحتكار القلة)، والقضاء على عدم توازن العوامل الخارجية وإضافة قيمة متزايدة في المزارع نفسها. كما أن تقليل المنافسة غير العادلة في إحتكار القلة سيجعل من السهل على مجموعات كبيرة من الناس الحصول إقتصاديا على الغذاء. (حمود، 2023، صفحة 801)

3.2. مقومات الأمن الغذائي: إن تحقيق الأمن الغذائي كان وما يزال غاية الإنسان في كل زمان، ولتحقيق ذلك لابد من الأخذ بمقومات الأمن الغذائي التي نذكر أهمها فيما يلي (بزازي ، 2023، صفحة 75):

- ❖ تأمين حصول جميع أفراد المجتمع بمختلف فئات العمر والجنس على ما يلزم لغذائهم بالكم والنوع مع ضمان حد أدنى لاستمرار الحياة في حدود دخلها؛
- ❖ إن كميات الغذاء يجب أن تكون كافية لنمو جسم الإنسان وتحديد طاقته وقدراته على العمل؛
- ❖ إنتاج الغذاء من خلال العناية بسياسات التنمية الزراعية واتخاذ التدابير التنظيمية والهيكلية والسعرية اللازمة للاستخدام الكفء للموارد الإنتاجية المتاحة؛
- ❖ تنظيم الإستهلاك من الناحيتين الكمية والكيفية والأخذ بالأساليب المؤدية إلى تحقيق العدالة في توزيع الموارد الغذائية بطريقة تكفل الوفاء بالإحتياجات القائمة للمجتمع؛
- ❖ التحكم في العوامل المختلفة المؤثرة على مركز الدولة في محيط العلاقات الإقتصادية الدولية بهدف تيسير تدبير ما يلزم للمواطنين فيها من غذاء. ويقتضي هذا الأمر تكوين إحتياطي مخزون غذائي وفقا لمعدلات الإستهلاك السائد؛
- ❖ تحقيق أكبر نسبة مثوية من الميزان التجاري الغذائي الوطني وفق أسس تجارية مستقرة وعادلة.

تضمن مصلحة جميع الأطراف المعنية، وبما يضمن حصول السكان على الغذاء في كل الأوقات.

3. الإمكانات الطبيعية والبشرية للدول العربية في المجال الزراعي:

1.3. المساحة الوافرة:

يساهم توفر المساحة الصالحة للزراعة في زيادة المحاصيل الزراعية والتي بدورها تمكن من رفع مستويات الغذاء داخل الدول، مما يسمح بإشباع حاجيات مواطنيها من الغذاء ويقلل من وارداتها للسلع الغذائية، بل يسمح أيضا من صادراتها. وبهذا الشأن فإن العديد من تقارير المنظمة العالمية للغذاء FAO تؤكد على إستثمار الأراضي الصالحة، فقد أشارت في دراسة أجرتها حول العالم العربي أنه لو تم إستثمار الأراضي الصالحة لزراعة الحبوب كافة في السودان وحده لأمكن إنتاج 96 مليون طن منها، وبذلك يحقق الوطن العربي ما يصل إلى 7 ملايين طن من الحبوب كفائض سنويا، الأمر الذي يجعل نصيب الفرد العربي من الحبوب يتجاوز نظيره الأمريكي. (جناد، 2023، صفحة 434)

1.1.3. الأراضي الزراعية: تقدر المساحة الكلية لدول العربية بـ 14 مليون كيلومتر مربع، يستغل منها حوالي 5% للزراعة من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة والمقدرة بـ 200 مليون هكتار وهي مساحة ضئيلة مقارنة بالإمكانات المتوفرة.

الجدول (01): الأراضي الزراعية في الدول العربية (1990-2021)

النمو السنوي % (2021-1990)	المساحة (بالمليون هكتار)			متوسط المساحة (مليون هكتار) 2021-1990	
	2021	2020	1990		
0.8	75.17	71.62	58.94	66.43	المساحة الزراعية الكلية
2.9	13.70	13.59	5.63	8.68	الأراضي الزراعية المستدامة
3.1	9.38	9.36	3.63	5.71	الزراعة المطرية
2.5	4.33	4.23	2.00	2.97	الزراعة المروية
0.5	61.47	58.03	53.31	59.78	الأراضي الزراعية الموسمية
0.4	39.79	36.68	35.04	34.71	الزراعة المطرية
0.6	10.68	10.68	9.00	10.38	الزراعة المروية
0.6	11.00	10.67	9.27	14.69	الأراضي المتروكة (بور)

المصدر: (صندوق النقد، العربي، 2022، صفحة 6)

يشير الجدول رقم (01) إلى مساحة الأراضي الزراعية للدول العربية، حيث بلغ متوسط المساحة الزراعية الكلية للفترة الممتدة من 1990 الى غاية 2021 مساحة تقدر 66,43 مليون هكتار أي ما يعادل 33,72 % من المساحة الكلية القابلة للزراعة والمقدرة 197 مليون هكتار، حيث بلغت المساحة الكلية المخصصة للزراعة لعام 2021 حوالي 75.17 مليون هكتار، بزيادة قدرها 4.72% مقارنة بسنة 2020، أي أن نسبة النمو السنوي للفترة من 1990 الى غاية 2021 إرتفع بحوالي 0.8%، أما فيما يخص الأراضي المتروكة (بور) فقد ارتفعت من 9.27 مليون هكتار في سنة 1990 إلى 11 مليون هكتار سنة 2021 وهذا راجع للاستغلال المفرط لهذه الأراضي وفقدانها لخصائصها وعليه تم تركها لاستعادة حيويتها وخصوبتها.

2.1.3. المساحات المزروعة من المحاصيل الغذائية الرئيسية: شهدت الدول العربية في السنوات الاخيرة تذبذبات في المساحات المزروعة من المحاصيل الزراعية الرئيسية، حيث سجلت بعض الدول إرتفاعا لها واخرى سجلت انخفاضاً، والجدول أدناه يوضح ذلك.

الجدول (02): مساحات المحاصيل الغذائية الرئيسية في الدول العربية (ألف هكتار)

التغير بين عامي 2020 و 2021 (%)	التغير بين عام 2020 ومتوسط الفترة 2020-2016 (%)	*2021	*2020	2019	2018	الحصول
4.8	9.8	35735	34096	30551	33367	الحبوب
2.6	9.1	11208	10921	10972	9839	القمح
1.7	1.5-	725	713	1048	524	الأرز
6.6-	5.8	5686	6085	5528	4980	الشعير
2.8	3.4-	1453	1414	1448	1608	الدرة الشامية
11.5	14.1	16515	14809	11393	16249	الدرة الرفيعة والدخن
25.9	27.0	801	636	641	641	الدرنات
51.3	51.2	2171	1435	1436	1434	البقوليات
11.0	43.3	16907	15300	13004	11817	البذور الزيتية والزيتون
16.2-	18.3-	2132	2543	2034	2780	الخضروات
10.05	7.8-	3931	3572	3709.9	5281	الفاكهة
3.8	5.6-	549	529	516	534	المحاصيل السكرية
5.8-	5.6-	226	240	229.8	248	قصب السكر
12.2	10.7	323	288	286	285	الشمندر

المصدر: (صندوق النقد، العربي، 2022، صفحة 16)

(*) تقديرات المنظمة

نلاحظ من خلال معطيات الجدول السابق أن محصولا الذرة الرفيعة والدخن تشغل حوالي 47% من مساحة محاصيل الحبوب في الدول العربية، إلا أن كمية إنتاج هذان المنتجين تمثل ما نسبة 14% من إنتاج محاصيل الحبوب حيث أن أغلب هذه الكمية تنتج من طرف السودان، حيث شهد الانتاج إرتفاعا ملحوظا سنة 2021، إذ بلغ حجم الإنتاج ما يعادل 8.5 مليون طن أي بزيادة قدرها 33.3% مقارنة بالإنتاج المحقق في سنة 2020 وهذا بسبب تحسن معدلات تساقط الأمطار، أما فيما يخص منتج الأرز والذي يعتبر من بين المحاصيل ذات الأهمية التي يتزايد الإقبال عليه في الدول العربية والذي سجل تراجع كبير سبب تراجع زراعته وهذا لإعتماده على نظام الزراعة المروية بصفة رئيسية، كما إنخفضت مساحات المخصصة لإنتاج الأرز نظرا للسياسة التي تبنتها الدول العربية قصد ترشيد استهلاك المياه خاصة بعد بروز أزمة سد النهضة بين مصر وإثيوبيا وتأثيرها على القطاع الزراعي العربي، حيث تعتبر مصر من الدول الرائدة في إنتاج هذا المحصول بحوالي 9% من الانتاج العالمية على الرغم من أن المساحة الكلية المخصصة له لا تتجاوز 2% من مساحة محاصيل الحبوب.

2.3. الموارد المائية وإستخداماتها الزراعية:

تقدر الموارد المائية العربية المتجددة السطحية منها والجوفية بحوالي 260 مليار م³ ويقدر إجمالي إستخدام المياه بحوالي 235 مليار م³، منها 81% للزراعة، حيث بلغت المساحة المزروعة بواسطة الري في الدول العربية عام 2021 حوالي 15.01 مليون هكتار يستخدم في ربيها حوالي 191 مليار م³ سنويا، حيث تتركز الزراعة المروية في كل من مصر والسودان والعراق وسوريا والمغرب والجزائر والسعودية. (زيادي، 2023، صفحة 368)

الجدول (03): مساحة مساحة الأراضي الصالحة غير المستغلة ومعدل هطول وكميات

ومواسم المطر السنوية في الدول العربية الواعدة بالتوسع في الزراعة المطرية.

الدول	متوسط معدل هطول الأمطار عام 2016	متوسط مساحة الأراضي الصالحة للزراعة غير المستغلة (2015-2017) ألف هكتار	الموسم المطر السنوية وأشهر الذروة ومعدلات الهطول المطري	مدى الهطول المطري بين شهريا عام 2016 المناطق	المتوسط السنوي لكميات الأمطار بالمليار متر مكعب (3) 2017
لبنان	774.5	384.68	نوفمبر، مايو (ديسمبر 276.3)	C 877.2-610.4	6.907
فلسطين	581.1	161.34	ديسمبر، أبريل (ديسمبر 297.3)	W 3185.5-172	2.42
المغرب	542.4	3762.66	طول العام (أكتوبر 102، نوفمبر 102، مارس 130)	W 1223-21	154.5
الصومال	485.8	42625.0	طول العام (أكتوبر 108،	W 1017-176	179.8

		نوفمبر 149، مارس 130			
212.0	W 671-185	سبتمبر، مايو (مارس 86.1)	35042.92	405.9	الجزائر
46.67	W 1381-68.5	أكتوبر، مايو (يناير، مارس، أبريل)	350.21	362.3	سوريا ⁽¹⁾
88.17	W 741.3-27.3	طول العام (مايو 85، يونيو 88، يوليو 72، أغسطس 109)	1102.34	333.3	اليمن
469.8	C 506.1-0	مايو، أكتوبر (يوليو 98، أغسطس 95)	46954.85	325.1	السودان ⁽¹⁾
6.521	W 970.9-31.5	سبتمبر، مايو (أكتوبر، نوفمبر 45)	474.08	285.6	تونس
9.915	W 580.5-26.9	أكتوبر، مارس (يناير 92.1)	592.95	238.5	الأردن
97.82	W 388.0-8.0	يوليو، أكتوبر (أغسطس 91.2)	3635.1	213.7	موريتانيا
93.97	C 240.1-0	أكتوبر، مارس (نوفمبر 35، ديسمبر 36، مارس 28)	9333.67	205.4	العراق
98.53	C 318.9-0	أكتوبر، مارس (يناير 60)	175.00	153.7	ليبيا
126.8	W 365-10.5	نوفمبر، مايو (أبريل 61.8)	13941.63	122.0	السعودية ⁽²⁾
18.13	C210.3-0	أكتوبر، مارس (ديسمبر 32.9)	2405.7	78.5	مصر
1613.628					المجموع ⁽³⁾

المصدر: (صندوق النقد، العربي، 2022، صفحة 140)

C(1): مركز في بعض المناطق بالدولة W: واسع الانتشار على مناطق الدولة

(2) تركز الهطول المطري في الولايات الغربية عدا الناشر (111.9)، حيث تتراوح ما بين 3335 - 621.6.

(3) المعدلات على مستوى الشهور غير متاحة، والتوزيع المتاح هو هطول الأمطار على مستوى المناطق لهذا العام.

(4) المجموع يشمل جميع الدول العربية (22 دولة)، بما فيها الإمارات (6.621)، البحرين (0.0646)، جزر القمر (1.675)،

جيبوتي (5.104)، الكويت (2.156)، قطر (0.8591)، سلطنة عمان (38.69) بالمليار متر مكعب. وتمثل الدول الواردة في

الجدول نحو 95.4% من متوسط كميات الأمطار الإجمالي للوطن العربي عام 2017 والبالغ نحو 1691.4 مليار متر مكعب.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (03) والذي حاولنا فيه التطرق إلى مساحة الأراضي الصالحة غير المستغلة ومعدل

هطول وكميات ومواسم المطر السنوية في الدول العربية الواعدة بالتوسع في الزراعة المطرية، حيث تحتل لبنان المرتبة الأولى

عربيا من حيث كمية هطول الأمطار بمتوسط قدره 774.4 متر مكعب بالنسبة لسنة 2016، أما المتوسط السنوي

لكميات الأمطار فقد بلغت حوالي 6.907 مليار متر مكعب، رغم ذلك فإن متوسط المساحة الأراضي الصالحة للزراعة

غير مستغلة قدرت 384.68 ألف هكتار للفترة الممتدة من 2015-2017، أما في فيما يخص الجزائر فقد بلغ متوسط معدل هطول الأمطار بكمية قدرها 405.9 متر مكعب، حيث يعتبر شهري سبتمبر وماي من أبرز الشهر هطولا للأمطار، كما تعتبر السودان من بين الدول الأعلى تساقطا للأمطار سنويا بكمية قدرها 469.8 مليار متر مكعب. ثم تليها الجزائر بـ 212 مليار متر مكعب.

3.3. الموارد البشرية:

تعتبر الموارد البشرية المحرك الأساسي للتنمية في أي مجتمع ومهما كانت خصائصه وبفضل التطور التكنولوجي الذي عرفته البشرية فقد تراجعت أهمية العنصر البشري كمصدر للعمل اليدوي التقليدي في المزرعة بفضل الآلات والإختراعات الحديثة، ولكن ما يزال دور الموارد البشرية مهما في البحث عن الكيفية التي يستخدمها في الإستفادة من الموارد الزراعية والحفاظ عليها وتحقيق أعلى قدر من الإنتاج بأقل التكاليف الممكنة (تكاليف إقتصادية، تكاليف بيئية)، على عكس بل زادت هذه الأهمية. وهناك يزداد دور العنصر البشري في البحث عن الكيفية التي تستخدمها في الاستفادة من الموارد الزراعية والحفاظ عليها لتحقيق الأمن الغذائي المستدام. (بركاتي ، 2022، صفحة 489)

الجدول (04): السكان الزراعيون والقوى العاملة بالزراعة في الدول العربية

الفئة	2010	2019	نسبة النمو %
			2019-2010
السكان الزراعيون	82.02	88.83	09
نسبة السكان الزراعيين إلى عدد سكان الريف (%)	52.3	50.4	03.63 -
العمالة الكلية في القطاع الزراعي	112.46	135.69	2.2
القوى العاملة بالزراعة (%)	24.4	18.4	24.59 -

المصدر: (قندوز، طلحة، سراج، و الشاذلي، 2022، صفحة 9)

لقد أصبحت الهجرة من الريف إلى المدن ظاهرة مقلقة بالنسبة للدول العربية كون أن هذه الظاهرة تشكل عبأ كبيرا على المدن لما تمثله في إشكالية إستيعاب تزايد عدد السكان المدن العربية، حيث يقدر عدد سكان المنطقة العربية بنحو 430 مليون نسمة حسب إحصائيات سنة 2019.

فمن خلال معطيات الجدول رقم (04) نلاحظ تناقص في نسبة العمالة الزراعية الذي يعرقل الجهود المبذولة لتحقيق التنمية في المنطقة العربية، حيث تشير التقديرات إلى أن القوة العاملة الزراعية تمثل حوالي 18.4% من إجمالي السكان الزراعيين والمقدرة بـ 88.83 مليون نسمة، أما باقي من السكان الزراعيين وعددهم حوالي 57 مليون نسمة فهم قوة عمالية معطلة وغير مساهمة في العملية الإقتصادية الزراعية على الرغم من قدرتها على المساهمة، إذ يتفاوت تعداد القوة العاملة في المجال الزراعي من بلد لآخر، حيث قدر ت في جيبوتي بحوالي 79%، والسودان بـ 60% وموريتانيا بنسبة قدرها

53%، وحوالي 24% في كل من تونس والجزائر، وتقل عن 10% في العراق والسعودية والامارات ولبنان، كما لا تتجاوز نسبة العاملين في الزراعة عن 2% في كل من الكويت وقطر والبحرين.

4.3. القدرات الإنتاجية للقطاع الفلاحي في الوطن العربي:

تتميز المنطقة العربية بقدرات فلاحية عالية جدا تتنوع بين الإنتاج النباتي و الحيواني، وفي ما يلي نتعرض الى تطورات كل قطاع على حدى:

1.4.3. القدرات الانتاجية الزراعية

تمتلك الدول العربية مقومات زراعية كبيرة تمكنها من إحتلال الصدارة في الإنتاج النباتي بأنواعه المختلفة وجودته العالية وكمياته المعتبرة، وذلك حسب خصائص كل دولة، حيث تقدر المساحة المزروعة للمنطقة العربية سنة 2016 بنحو 51.2 مليون هكتار، تحتل المحاصيل الزراعية الغذائية حوالي 94.4% من إجمالي المساحة الزراعية الكلية، بينما تمثل باقي المساحة مجموع حاصلات الأعلاف والخضر والفواكه والألياف. (دبار و رايس، 2017، صفحة 406) وهذا ما سيتم عرضه في الجدول الموالي:

الجدول (05): إنتاج السلع الغذائية النباتية الرئيسية في المنطقة العربية

(مليون طن)

التغير بين عامي 2020 و 2021 (%)	التغير بين متوسط الفترة وعام 2021 (%)	متوسط الفترة (2020-2016)	2021	2020	2019	
10.9	10.4	54.73	60.44	54.48	61.01	الحبوب
3.5-	9.2	16.56	18.09	18.73	17.17	الدرنات
0.7-	4.0-	3.67	3.52	3.55	3.71	السكر الخام
6.9	20.63	1.60	1.93	1.80	1.74	البقوليات
7.8	38.9	2.93	4.07	3.78	3.06	الزيوت النباتية
8.	0.07-	52.09	52.05	51.64	54.82	الخضر
5.3	17.5	40.75	47.88	45.46	40.28	الفاكهة

المصدر: (صندوق النقد، العربي، 2022، صفحة 16)

من خلال معطيات الجدول رقم (5) الذي يشير إلى إنتاج السلع الغذائية النباتية الرئيسية في المنطقة العربية، بحيث أن إنتاج السكر الخام الذي يتكون بصفة عامة من مستخلصات القصب السكري والشمندر السكري، وهي محاصيل تتميز

بها دول معينة كمصر والسودان وسوريا، التي تنتج ما يعادل 99% من إجمالي الإنتاج العربي لهذا المنتج، إذ يقدر إنتاجه بنحو 3.52 مليون طن في سنة 2021 ويرجع انخفاض إنتاجه مقارنة بسنة 2020 لانخفاض المساحة المخصصة لزراعته بنسبة تعادل 0.5 %، بالإضافة إلى تراجع الإنتاجية الهكتارية للمحصولين، كما شهدت المساحات المخصصة لمحاصيل البذور الزيتية والزيتون إرتفاعا معتبرا في سنة 2021 حيث قدر ت بحوالي 11% مقارنة بمساحة العام 2020، إذ احتلت المرتبة الثانية من المساحة المزروعة بعد مساحة الحبوب بنسبة 27.4% من إجمالي المساحات المزروعة حيث إرتفع إنتاجها بنحو 7.8%، بإنتاج قدره 4.07 مليون طن وتعتبر كل من السودان ومصر وتونس والجزائر والإمارات من أكبر ز الدول المنتجة لهذه الزيوت النباتية، إذ ساهمت جميعها بنحو 84% من الانتاج العربي، كما شهدت مساحة البقوليات إستقرارا نسبيا خلال سنتي 2020 و2021، ويعتبر كل من الفول والحمص والفاصولياء من أهم محاصيل البقوليات وتساهم ب 63.1% من الكمية الإجمالية لإنتاج البقوليات في 2021، حيث إرتفع حجم الإنتاج إلى 6.9% بحوالي 1.803 مليون طن.

2.4.3. القدرات الانتاجية الحيوانية

شهد الانتاج الحيواني في الدول العربية في مختلف الشعب المتعلقة باللحوم البيضاء والحمراء وحتى إنتاج البيض العديد من التطورات إرتبطت في غالبيتها بتنوع النظام الغذائي للشعوب العربية وكذا تغير نمطها الغذائي، حيث عرفت المنتجات الحيوانية عدت تحولات والتي سنبينها الجدول الآتي:

الجدول (06): تطور الإنتاج الحيواني في المنطقة العربية

التغير بين عامين 2020 و2021 (%)	2021*	2020	2019	
8.4	6225	5745	5651	الأسماك (ألف طن)
5.6	2476	2344	2558	البيض (ألف طن)
-0.1	27283	27308	25380	الألبان (ألف طن)
1.0	4356	4314	4389	اللحوم الحمراء (ألف طن)
-0.8	5085	5126	4931	لحوم الدواجن (ألف طن)
4.9	57737	55004	58129	الأبقار والجاموس (ألف رأس)
0.6	279627	287132	274756	الأغنام والماعز (ألف رأس)
-0.1	16766	16781	16547	الإبل (ألف رأس)

المصدر: (صندوق النقد، العربي، 2022، صفحة 24)

(*) تقديرية

تمتلك الدول العربية ثروة حيوانية كبيرة، إذ يقدر الحجم الكلي الثروة الحيوانية في الدول العربية حسب إحصائيات 2021 حوالي 354.130 مليون رأس مسجلا تراجعاً معتبراً بالمقارنة مع عام 2020 الذي قدر عدد الرؤوس 358.917 مليون رأس، تشكل الأغنام والماعز ما تعدده 279.73 مليون رأس أي بنسبة 79% من حجم القطيع، وأعداد الأبقار والجاموس 57.74 مليون رأس أي مايعادل 16.3% من أعداد القطيع، حيث تتركز هذه الثروة الحيوانية إجمالاً في كل من السودان والجزائر والصومال وموريتانيا ومصر، وتساهم تلك الدول بنحو 82% من إجمالي أعداد الأبقار والجاموس و 56% من إجمالي الأغنام والماعز و 56% من العدد الكلي للإبل.

كما لاحظنا من خلال معطيات الجدول السابق إستقراراً في إنتاج اللحوم بنوعيه بنحو 9.44 مليون طن حيث تمثل اللحوم الحمراء ما نسبته 46% بزيادة محققة قدرها 1.0% مقارنة بالإنتاج المسجل في عام 2020، بينما يمثل اللحوم والدواجن 54% أي ما يمثل 0.8%.

4. واقع التعاون الغذائي العربي ودوره في تفعيل استراتيجية الأمن الغذائي للدول العربية:

لقد أصبحت منافع التجارة الدولية جزءاً لا يتجزأ من حياتنا اليومية، إذ صار بإمكاننا لمسها حتى في وجباتنا اليومية، حيث ساهم هذا الإنفتاح في الخفض من مستويات نقص التغذية كما أدى ذلك إلى تنوع وتحسين الأمن الغذائي بصورة صحية ومستدامة نوعاً ما، كما أن الكثير من المزارعين في أنحاء العالم صاروا يستفيدون مادياً من خلال تركيزهم على التصدير منتجاتهم، إذ تساهم التجارة في المواد الزراعية في تحقيق المتطلبات الرئيسية الأربعة للأمن الغذائي: توافر الغذاء، الوصول إليه، والإستفادة منه، وإستقرار في عرضه، بعد أن تبين أن الإكتفاء الذاتي في العدد من الدول هي عملية مكلفة وبمقدورها تقويضه. (ملال و دربال، 2022، صفحة 406)

1.4. التجارة الخارجية البينية للسلع الغذائية الرئيسية في الدول العربية:

يتحقق الأمن الغذائي متى اهتمت حكومات الدول بإنتاج المحلي من الغذاء أو الإستيراد الخارجي له، وعليه فإن توفير الغذاء مرتبط بأمرين أساسيين وهما: القدرة على الإنتاج السلع الغذائية مما يستدعي وجود الوسائل المادية والوسط الطبيعي المناسب لنمو النباتات والحيوانات والأسمك، وكذلك القدرة على إستيراد المواد الغذائية، مما يستدعي وجود ميزان تجاري يوفر للدولة إمكانية إستيراد ما تعجز على إنتاجه من غذاء، والجدول الموالي يوضح أكثر التجارة الخارجية للسلع الغذائية الرئيسية في الدول العربية. (واعر و دوفي ، 2021، صفحة 75)

جدول رقم (07): الصادرات والواردات من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي:

الواردات (مليون دولار)					الصادرات (مليون دولار)			
الواردات 2021 النسبة من إجمالي قيمة (%)	معدل التغير بين عامي 2020 و 2021	2021	2020	قيمة الصادرات 2021 النسبة من إجمالي	معدل التغير بين عامي 2020 و 2021 (%)	2021	2020	السلع
36.8	12.0	24763.3	22102.4	2.2	-39.6	408.8	676.8	مجموعة الحبوب
15.8	13.9	10618.4	9325.1	0.2	-37.1	34.6	55	القمح
6	-16.0	4067.4	4844.3	0.5	28.5	100.6	78.3	الأرز
9.5	23.2	6357.2	5159.7	0.1	-94.4	10	177	الذرة الشامية
4.2	11.0	2849	2565.8	5.4	-20.4	999.3	1255.9	البذور الزيتية
7.8	38.6	5223.3	3769	8.9	-6.2	1650.3	1759	الزيوت النباتية
3.3	3.7	2227.9	2147.8	6.5	-14.0	1212.8	1410.6	السكر
0.9	-10.1	598.9	666	1.5	-15.9	277	329.3	البطاطس
2.9	3.5	1919.5	1854.1	2.6	-14.0	477	554.7	البقوليات
2.8	-32.3	1883.9	2782.3	13.2	-3.7	2455.5	2550.7	الخضر
9.8	-19.1	6606.2	8162.9	26.1	-8.6	4849.6	5303.8	الفاكهة
3.3	-22.7	2242.7	2902.5	3.4	1.3	635.5	627.6	الحيوانات الحية
6.6	-8.9	4414.8	4847.8	0.4	-61.8	80.5	210.6	اللحوم الحمراء
5.8	9.6	3921.8	3578.3	0.9	-52.1	163.3	341	لحوم الدواجن
11.5	-19.6	7747.9	9639.7	9.3	-34.2	1723.1	2618.3	الألبان ومنتجاتها
1.1	7.0	769.3	719.1	0.5	-3.4	93.9	97.2	بيض المائدة
3.1	-18.2	2094.4	2560.5	19.2	22.1	3578.5	2931.6	الأسماك
100		67262.9	68298.2	100		18605.1	20667.1	الإجمالي

المصدر: (صندوق النقد، العربي، 2022، صفحة 27)

يمثل الجدول رقم (07) قيمة الصادرات والواردات من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي عامي 2020 و 2021، فيما يخص الصادرات سجل تصدير الأرز إرتفاع كبيرا بنسبة قدرها 28.5% أي بـ 100.6 مليون دولار، كذلك شهد تصدير الأسماك إنتعاشا كبيرا في سنة 2021 بنسبة قدرها 22.1% بمبلغ قدره 3578.5 مليون دولار، أما فيما يخص تصدير الذرة الشامية فقد تراجع بنسبة كبيرة وهذا راجع للجفاف وكذلك انتشار وباء كورونا الذي أدى إلى غلق كافة المعابر حيث سجل تراجع قدره 94.4% حيث وصلت قيمة الصادرات لمنتوج الذرة 10 مليون دولار بعدما كان

حجم التصدير 177 مليون دولار. أما في جانب واردات الدول العربية فقد سجل زيادة في إستيراد الزيوت النباتية بنسبة بلغت 38.6% كما سجل إستيراد الخضر انخفاضا كبيرا بـ 1883.9 مليون دولار بتراجع قدره 32.3%.

2.4. الإستثمارات البينية الموجهة للقطاع الزراعي العربي:

لقد إنصبت معظم جهود التكامل بين التكتلات الإقتصادية للدول النامية بقاراتها الثلاثة (آسيا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية) على تحقيق التكامل في المجال العلاقات التجارية، وبالمثل فقد تركزت جهود التكامل العربي في معظمها في المجال السياسي والعسكري، وهو الأمر الذي أدى إلى إهمال الدور الإقتصادي والإستثماري في تجسيد التكامل، هذا في الوقت الذي تتسم فيه إقتصادات الدول النامية والدول العربية بضعف في درجة التطور بما لا ينسجم مع إهمال جانب التكامل الإنتاجي، ومن هنا يمكن القول بأن ما تحتاجه هذه الدول في تكاملها، في المقام الأول هو إقامة قاعدة إنتاجية التي هي بأمرس الحاجة إليها والتي تقوم على أساسها العلاقات التجارية والوحدة السياسية والعسكرية لاحقا. (ميمش ، 2018، صفحة 318)

جدول رقم (08): درجات مؤشر توفر الغذاء في الدول العربية خلال الفترة 2019-2021

الدول (الدرجات من 0-100)	2019	2020	2021	التغير بين عامي 2020-2021 (%)
مصر	74.3	62.8	60.0	-4.5
السعودية	70.7	73	67.8	-7.1
قطر	69.5	70.7	74.4	5.2
الكويت	60.0	68.3	72.3	5.9
الإمارات	66.8	66.5	71.3	7.2
سلطنة عمان	63.9	59.1	57.3	-3.0
البحرين	56.2	56.8	67.5	18.8
تونس	59.6	56.7	54.0	-4.8
الجزائر	59.0	55.7	58.0	4.1
المغرب	51.9	51.4	51.8	0.8
الأردن	51.7	48.2	55.2	14.5
سوريا	42.4	41.3	30.1	-27.1
السودان	37.5	30.8	31.6	2.6
اليمن	27.3	27.5	27.6	0.4
الوطن العربي	56.5	55.8	54.6	-2.2
العالم	85..56	57.32	56.7	-1.1

المصدر: (صندوق النقد، العربي، 2022، صفحة 31)

يشير الجدول رقم (08) إلى درجات مؤشر توفر الغذاء في الدول العربية حيث يقيس هذا المؤشر درجة توفر الغذاء، وكفاية الامدادات الغذائية، وكذلك الانفاق العام على البحوث الزراعية والتطور، والبنية التحتية الزراعية، بالإضافة إلى مخاطر عدم الاستقرار السياسي، حيث يظهر لنا من خلال معطيات الجدول أن متوسط توفر الغذاء في الوطن العربي في سنة 2021 بلغ 54.6 درجة وهي نتيجة منخفضة بالمقارنة مع متوسط العالمي والمقدر بـ 56,7 درجة، حيث حققة قطر اعلى مؤشر في توفر الغذاء بنحو 74,4 درجة في سنة 2021 ثم تليها الكويت بـ 72,3 درجة أما الجزائر فقد حققة مستوي مقبل مقارنة بمتوسط الدول العربية بنحو 58.0 درجة، اما المرتبة الأخيرة فقد جاءت اليمن بمتوسط قدره 27.6 درجة وهذا راجع للحرب التي تعاني منها.

الجدول رقم (09): نسبة الاكتفاء الذاتي لأهم السلع الغذائية

السلع الغذائية	2020	2021
الحبوب	40.22	42.54
القمح	41.86	43.04
البطاطس	95.23	95.78
السكر	34.79	34.44
البقوليات	47.40	50.55
الزيوت النباتية	33.79	34.80
الخضر	97.26	100.10
الفاكهة	92.52	95.43
الأسماك	106.46	108.38
البيض	89.83	79.93
الألبان ومنتجاتها	87.93	79.53
اللحوم الحمراء	69.24	68.88
لحوم الدواجن	69.26	70.63

المصدر: (صندوق النقد، العربي، 2022، صفحة 44)

يتضح لنا من خلال معطيات الجدول رقم (09) أن نسبة الاكتفاء الذاتي لأهم السلع الغذائية في الدول العربية حققت زيادات معتبرة لبعض المنتجات، حيث سجل الأسماك فائض في معدل الإكتفاء الذاتي بنسبة قدرة بـ 108.38% كذلك حققت الدول العربية نسبة عالية في إنتاج الخضر والبطاطس بنسب تتراوح بين 100.10% للخضر و95.78%

بالنسبة لإنتاج البطاطس، أما فيما يخص البيض والألبان واللحوم سواء الحمراء أو الدواجن فقد بلغت نسبة الإكتفاء الذاتي المحققة تراوحت بين 79.93% و 68.88% وهي نسبة متوسطة، أما المنتوجات الأخرى فقد سجل تراجع كالحبوب والقمح والسكر.

5. خاتمة:

من خلال ما سبق التطرق إليه يتضح لنا أن التنمية الزراعية تعتبر من بين أهم البدائل التي يستوجب الاهتمام بها خاصة لتحقيق الأمن الغذائي، لا سيما في ظل إزدياد مستوى الإضطرابات التي يشهدها العالم، وكذلك لتحسين وتطوير الإقتصاد من أجل فك الارتباط والتبعية لقطاع المحروقات، كما أن تجسيد هذه الإستراتيجية يتطلب تكاتف كل الدول العربية بغية تحقيق التكامل الإقتصادي لتحسين المستوى المعيشي للشعوب العربية من جهة وزيادة الإيرادات للدول من جهة أخرى، وعليه يجب على الدول العربية تحسين الظروف لتشجيع المستثمرين المحليين أو الأجانب على الإستثمار في هذا المجال:

1.5. إختبار الفرضيات:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى صحت الفرضيات التي تم الإعتمادها، حيث تتوفر الدول العربية على إمكانيات كبيرة في القطاع الزراعي، الذي يمكن أن يساهم في تحقيق الأمن الغذائي، وتنوع مصادر الإيرادات الدول، وأن السياسة المتبعة لإستغلال هذه الإمكانيات من طرف الدول العربية غير موفقة ولم ترقى إلى المستوى المأمول، كذلك رغم هذه القدرات مازالت العديد من الدول العربية تعاني من أزمات غذائية خانقة، نتيجة لعدم الإستقرار السياسي، وكذلك الإضطرابات الأمنية في بعض الدول، كسوريا واليمن والعراق.

2.5. نتائج الدراسة:

لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة الى النتائج التالية:

- ❖ تواجه عملية إستغلال القدرات الزراعية التي تمتلكها الدول العربية، العديد من التحديات والصعوبات، بسبب نقص الدعم والتمويل، وعدم توفر المعلومات الدقيقة للقطاع؛
- ❖ بالرغم من المجهودات المصخرة من طرف الدول العربية لتعزيز القدرات الإقتصادية إلا أنها لم ترقى إلى المستوى المأمول؛
- ❖ بالرغم من الإمكانيات التي تتوفر عليها الدول العربية في القطاع الزراعي، إلا أن إستغلالها لم ترقى للطموحات، نتيجة ضعف التكنولوجيا المستعملة وقلة اليد العاملة؛
- ❖ تعاني بعض الدول من مشاكل سياسية وأمنية، عرقلت عملية إستغلال القدرات الزراعية؛
- ❖ تمثل قلة الموارد المائية في أغلب الدول العربية، أحد أهم العوامل التي أثرت على تطوير القطاع الزراعي؛
- ❖ يعاني القطاع الزراعي من قلة الإهتمام لا سيما ضعف الإستثمارات المخصصة له، كما أن الظروف المهيئة لهذا القطاع غير مشجعة.

3.5. التوصيات:

- ❖ على الدول العربية تركيز إهتمامها على القطاع الزراعي من أجل تطوير الاقتصاد؛
- ❖ تشجيع الخواص على الإستثمار في القطاع الزراعي من خلال تسهيل الحصول على رخص إستغلال الأراضي؛
- ❖ يجب على الدول العربية تفعيل العمل العربي المشترك من أجل تحقيق التكامل والتكافل بينهم خاصة في المجال الزراعي للرفع من القدرات الإنتاجية وحل مشكلة الأمن الغذائي؛
- ❖ يجب على الدول العربية وضع استراتيجية إستباقية لتفادي الأزمات الغذائية نتيجة الجفاف أو العوامل الطبيعية الأخرى.

6. قائمة المراجع:

- أحمد ملال، و عبد القادر دربال . التعاون الإقتصادي العربي ومقومات التكامل الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربي. مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، 2022.
- بزازي سامية. أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي بين الواقع وضرورة الإصلاح. مجلة دراسات التنمية الإقتصادية، 2023.
- جناد مباركة. إشكالية الأمن الغذائي وتحقيق الإكتفاء الذاتي في الجزائر. مجلة الإقتصاد الجديد، 2023.
- حمزة دبار ، و حدة رايس. إشكالية الأمن الغذائي في الوطن العربي والجهود المبذولة لتحقيقه. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، 2017.
- حمود صبرينة.. الأمن الغذائي المستدام: دراسة في المفهوم والمحددات. المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، 2023.
- زيادي سامي. مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي دراسة حالة الدول العربية. مجلة أفاق علوم الإدارة والإقتصاد، 2023.
- سلمى مميش. واقع الإستثمارات البينية المباشر في الدول العربية. مجلة الدراسات الإقتصادية المعمقة، 2018.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبوظبي. 2022.
- طروب بحري.. الأمن الغذائي: مفاهيم متعددة وتحدي دولي مشترك. المجلة الجزائرية للأمن الأنساني، 2017.
- عبد الكريم قندوز، وآخرون، دور التمويل الإسلامي في تعزيز نمو القطاع الزراعي في الدول العربية، الصندوق النقد العربي، أبو ظبي. 2022.
- فاتح بركاتي. معضلة تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر. مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، 2022..
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، جامعة الدول العربية، الخرطوم، السودان، 2021.
- وسيلة واعر، و قومية دوفي.. دراسة تحليلية لوضعية الأمن الغذائي العربي في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي خلال الفترة 2009-2018. مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، 2021..